The transformation of Russian foreign policy in light of the war in Ukraine

Dr. Nabil Ali*
Muhammad Ismail Al-Saadi**

(Received 10 / 4 / 2023. Accepted 10 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

Russia is considered the legitimate heir of the former Soviet Union, as it is recognized by international law as well as by the international community with that legacy, but within the geographical borders that were established after the states of the Soviet Union established their geographical borders in the United Nations.

Russia would not deviate from the reality of international relations and not interfere in the affairs of states, had it not felt that its national security had become in danger, through the expansion of NATO to the countries of Russia's immediate regional neighbors, especially in Ukraine, so Russia had to shift in its foreign policy in dealing with With the Western world in general, after it had made great and important strides of dialogue and cooperation with the West, especially after Russian President Vladimir Putin came to power, but after the great transformation in the Russian economic and political structure and its transformation towards a country with a diversified economy open to the outside world.

The United States of America began to pursue policies that limit this role, by intervening in the Russian neighboring countries, and deploying advanced weapons systems that can reach the depth of Russian territory, and this is what moved Russian foreign policy from one place to another, placing national security at the top of its priorities, and searching for Restoring the status of Russia's national strategy as a determinant and influencer in shaping the features of the international system. The Russian special military operation in Ukraine took place at the beginning of the year 2022, as an interim Russian goal aimed at removing the Western military threat, making Ukraine a neutral, disarmed country.

Keywords: Foreign Policy - Economic Structure - National Security - The Western World.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Associate Professor- Department of International Economics - Faculty of Political Science - Damascus University, Syria.**

****PhD student - Faculty of Political Science - Department of International Economics - University of Damascus, Syria. muh.sa3di@gmail.com.**

تحول السياسة الخارجية الروسية في ظل الحرب في أوكرانيا

د. نبيل علي*

محمد إسماعيل السعدي**

(تاريخ الإيداع 10 / 4 / 2023. قُبِل للنشر في 10 / 7 / 2023)

ملخّص

شهدت العلاقات الروسية تعتبر روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي السابق، حيث أنها تحظى باعتراف القانون الدولي وكذلك المجموعة الدولية لها بتلك التركة، لكن ضمن الحدود الجغرافية التي تم تثبيتها بعد تثبيت دول الاتحاد السوفياتي لحدودهم الجغرافية في الأمم المتحدة.

لم تكن روسيا لتشذ عن واقع العلاقات الدولية وعدم التدخل بشؤون الدول، لولا أنها شعرت أنَّ أمنها القومي أصبح في خطر، وذلك عبر تمدد حلف الأطلسي إلى دول الجوار الإقليمي المباشر لروسيا، خاصة في أوكرانيا، فكان لا بدّ لروسيا من التحول في سياستها الخارجية في التعامل مع العالم الغربي عموماً، بعد أن كانت قد قطعت أشواطاً كبيرة ومهمة من الحوار والتعاون مع الغرب، خاصة بعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة، لكن بعد التحول الكبير في البنية الاقتصادية والسياسية الروسية وبدأ تحولها نحو دولة ذات اقتصاد متنوع منفتح على العالم الخارجي.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسات تحدّ من هذا الدور، عبر التدخل في دول الجوار الروسي، ونشر منظومات أسلحة متطورة تستطيع الوصول بها إلى عمق الأراضي الروسية، وهذا ما نقل السياسة الخارجية الروسية من مكان إلى آخر يضع من الأمن القومي في سلّم أولوياته، والبحث عن استرداد مكانة الاستراتيجية القومية لروسيا، كمحدد ومؤثر في رسم معالم النظام الدولي، فكانت العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا مع مطلع العام 2022، كهدف روسي مرحلي غايته إبعاد الخطر العسكري الغربي يجعل أوكرانيا دولة محايدة منزوعة السلاح..

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية – البنية الاقتصادية – الأمن القومي – العالم الغربي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد الدولي – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق- سورية.

** طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق- سورية. muh.sa3di@gmail.com

مقدمة:

حظي موضوع السياسة الخارجية باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمهتمين بشؤون السياسة الدولية، لما له من صلة وثيقة بأحداث القوى الدولية، وبسبب الأهمية الكبيرة للسياسة الخارجية التي تلامس الوجود السياسي للمجتمعات الإنسانية، جاءت المساهمات الفكرية لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية، تعريفاً وتوصيفاً وبحثاً في أسبابها وتحليلاً لنتائجها.

طوال أكثر من عقدين من الزمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، انكفأت السياسة الخارجية الروسية عن ممارسة دورها واستحقاقها الدولي، راضيةً بالنتائج المتحققة على الأرض، تاركةً الأمريكان لممارسة الإفراط في القوة، وفي أي موقع كان لهم تماس مباشر معهم، مما عرضهم للاستنزاف في بقاع عديدة من العالم، رافق ذلك من انهيار اقتصادي واجتماعي وأخلاقي في الداخل الروسي.

حاولت روسيا بعد وصول بوتين إلى السلطة من إعادة تجديد نفسها بشكل هادئ وبنسخة أكثر اعتدالاً من التجربة السوفياتية، وهذا ما أهّلها لاحقاً لأن تأخذ مكانة مرموقة في رسم معالم السياسة الدولية وفي أكثر من بقعة في العالم.

تسعى روسيا في سياساتها الخارجية لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، إذ لا تسعى وراء نظام عالمي أحادي القطبية أو حتى ثنائي القطبية تكون إحدى أطرافه، وذلك نابع من إدراكها صعوبة معادلة القوة الأمريكية في أي وقت قريب، وإن أمر انخراطها في السياسة الدولية من انكفائها مرتبط أساساً بداخلها الأمني.

إن اقتراب حلف الأطلسي من حدودها في أوكرانيا دفع روسيا نحو تبني سياسة خارجية جديدة، قوامها الاستناد إلى حراك عسكري مكثف يهدف إلى تحقيق الأمن القومي الروسي ولو بحده الأدنى.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يركز على دراسة التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية وأثر ذلك في إيجاد حالة من الاختلال في التوازنات الدولية وإعادة إنتاج الحرب الباردة أو حتى المواجهة المباشرة مع العالم الغربي.

إشكالية البحث:

ظلت روسيا في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ترفض فكرة الصراع والمواجهة مع العالم الغربي للفترة الممتدة من العام 2000 حتى العام 2014، وهو ما انعكس إيجاباً على الحياة السياسية والاقتصادية لروسيا، لكن التمدد الأطلسي نحو الحدود المباشرة لروسيا عبر أوكرانيا، دفع بالرئيس الروسي لإعادة النظر في علاقته بالعالم الغربي وتتحول السياسة الخارجية لروسيا نحو المواجهة والصراع بدلاً من التعاون والانفتاح، والسؤال الرئيس المطروح من هذه الإشكالية، هل ستنعكس التوجهات الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية وتصب في المصلحة القومية العليا لروسيا، وبما يخدم أهدافها.

فرضية البحث:

إن التحول الكبير في السياسة الخارجية الروسية، والتوجه نحو إعادة إنتاج العقيدة العسكرية الروسية زمن الاتحاد السوفياتي، شكّل عامل مهم في الحفاظ على الأمن القومي الروسي من الخطر، والدافع الأمني كان العامل الأهم في تغير وتحول السياسة الخارجية الروسية.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، عبر وصف وتحليل دافع السياسة الخارجية الروسية واعتماد منهج المصلحة الوطنية، وهي أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية وجوهره أن الدولة تتصرف وفق هدف تحقيق مصالحها الوطنية.

حدود البحث: تم تحديد الإطار الزمني بالفترة التي تلت التدخل العسكري الروسي الأول في أوكرانيا في العام 2014، مع مراجعة تاريخية مبسطة لهذه السياسة.

هيكل الدراسة:

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الروسية وآلية عملها.

المطلب الثالث: محددات التدخل العسكري في أوكرانيا والتحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية.

الدراسات السابقة:

دراسات سابقة باللغة العربية:

عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية، أنس محمد الطراونة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، عدد الصفحات 180.

تحدث الكاتب عن أسس ومحددات العلاقات الروسية العربية بعد وصول الرئيس بوتين للحكم عام 2000، والعوامل التي توثر في سير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى الكاتب أن أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014، وما تنتج عنها من عقوبات على روسيا، ستشكل بوابة لولادة نظام عالمي جديد، تشكل روسيا أهم أقطابه، ويرى الكاتب أن الغرب ما زال يجادل أنّ أساس الصراع العالمي هو بين الحرية والاستبداد، بينما هو صراع نفوذ ومصالح.

حرب أوكرانيا (المسار التاريخي ودراسة الموازنين بين القوى العسكرية والقوة الناعمة)، رسلان علاء الدين، 2023، عدد الصفحات 215.

يصف الكتاب تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية منذ أكثر من ألف عام، ولغاية الحرب الأخيرة، مع دراسة مستفيضة لواقع المجتمع والاقتصاد والسياسة في كلا الدولتين، مع تحليل اقتصادي وسياسي للنتائج المحتملة للحرب على كافة الصعد، متحدثاً عن الدور المشبوه لحلف الأطلسي في تأجيج الصراع خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، ويشرح في فصل آخر توازنات القوى الحقيقية على الأرض وفي الفضاءات الاقتصادية والتقنية والإعلامية، مقدماً دراسة مستفيضة عن الأصول التاريخية لشعب كلا البلدين وأثر ذلك في رسم معالم الصراع.

دراسات سابقة باللغة الإنكليزية:

Vladimir. Mau, Russia's Economy in an Epoch of turbulence, Rutledge, Taylor & Francis group, 2019

يقدم الكتاب دراسة تاريخية عن الازمات الاقتصادية الي تعرضت لها روسيا من انهيار الاتحاد السوفياتي، والمراحل التي مرّ بها الاقتصاد الروسي في ظل التحدي الكبير من الاقتصاد الروسي في ظل التحدي الكبير من الاقتصاد المركزي المخطط نحو اقتصاد السوق الإجمالي، وكيف تعرّضت عمليات التحول تلك إلى ضغط كبير من مناصري الإيديولوجيا الشيوعية، وفي الفصل الثاني من الكتاب يقدم الكاتب رؤية مستقبلية للاقتصاد الروسي في ظل التوجهات الجديدة للنظام السياسي في روسيا نحو الانفتاح والتعاون مع البلدان الصناعية في أوروبا وآسيا وغيرها.

لم يتناول الباحث الدراسات السابقة بغرض النقد وكشف العيوب، لكن للاستفادة والبناء على ما تم التوصل إليه في تلك الدراسات، وبعد استعراض أهم تلك الدراسات يمكن وضع بعض الملاحظات عليها:

أغلب هذه الدراسات قدمت السياسة الخارجية الروسية بأنها كانت فعل مقصود، وليس كردة فعل على السلوك المعادي لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تسير في فلكها.

تميزت هذه الدراسة بتناولها لحقبة حديثة شكلت محور اهتمام معظم الباحثين السياسيين في العالم، كون الصراع في أوكرانيا أخذ صفة صراع دولي بين قطبين من أقطاب النظام الدولي.

المطلب الأول

ماهية السياسة الخارجية

ماهية السياسة الخارجية:

على عادة الظواهر السياسية، لم تحظى السياسة الخارجية بتعريف شامل وجامع متفق عليه من قبل الباحثين والمعنيين بدراستها، وذلك كل من كتب عنها عرّفها وفق نظرته الاجتهادية في التحليل ورؤيته المستقلة في نمط التفكير.

في هذا الإطار يذهب جميع الباحثين إلى تحديد مشكلتين، تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية لا تعرّف كموضوع مجرد بل تعرّف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات (سليم، 1998، 8).

اختلاف المدارس الفكرية في منظورها لتعريف السياسة الخارجية، فمكانة الدولة مثلاً على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها.

يمكن أن يلاحظ هذا الاختلاف والتنوع والتعددية في وجهات النظر من خلال تفحص أدبيات السياسة الخارجية، فمن الباحثين من يعرف السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية، منها على سبيل المثال لا الحصر: عرّفها ادقرفورنس Edgar Furness: منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل(Furness & R. Snyder .p.p6).

وفي كتابه السياسة الخارجية يعتقد مارسيل ميرل (Mercel Merle) أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها (ميرل، د.ت، 3).

علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم المشابهة لها:

السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

تلتقي السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية مع غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى في كثير من أنماط العلاقات (تعاون، صراع)، وهي تسعى ضمن هذا الإطار نحو البحث عن إنجاز لأهدافها وقيمها، إن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه سياسة دولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي على أي شكل من أشكال نمط العلاقات الدولية.

فالسياسة الدولية هنا هي التفاعل الحاصل نتيجة تعارض سياسات خارجية لأكثر من وحدة سياسية.

من خلال التعاريف السابقة يظهر أن عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هم الأفراد والمؤسسات والأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى، وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية، ولكل منهم مجاله الخاص في الدراسة، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، في حين أن السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي (توفيق، د. ت، 22).

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يحصل في العادة تداخل بين موضوع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إذ ينصرف كليهما إلى البيئة الخارجية ويتعامل ويتفاعل مع وحداتها وعناصرها. وبالتالي يصعب التمييز بينهما، إذ أن كلاً منهما (السياسة الخارجية والعلاقات الدولية) يفسر بدلالة الآخر، مما يوجي أن السياسة الخارجية ما هي إلّا علاقات دولية، وأن العلاقات الدولية هي في واقعها سياسة خارجية.

لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالآلية التي تعمل بها السياسة الخارجية تختلف عن تلك التي تعمل بها العلاقات الدولية (فهمي، 2010، 22).

حيث يهتم علم العلاقات الدولية بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها، بينما تهتم السياسات الخارجية باعتبارها (برامج عمل) بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج، ومع ذلك فالمدرسة الأمريكية المعاصرة لا ترى بدّاً في عدم التمييز بينهما لاعتقادها أن علم العلاقات الدولية علماً نفعياً يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية (Crabb, 1982, p215)، وعليه فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدولة، وبالتالي فهي أوسع وأشمل، والسياسة الخارجية تبنى داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعني بما هو كائن، أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون أي أنها تسعى إلى أكبر قدر من التفاعلية، بتوفير كل العوامل المساعدة على ذلك.

السياسة الخارجية والدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية أحد دوافع السياسة الخارجية، إذ تشير إلى كيفية نقل السلوك الداخلي إلى مستوى خارجي، وهي أداة سلمية لحل النزاعات الدولية، وهي أداة من مجموعة أدوات أخرى كالأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها.

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

كل منهما مكملاً للآخر لكن هناك معايير للتمييز بينهما، منها: الاختلاف في مجال وحدود العمل وفي الأهداف الرئيسية وغيرها، حيث تهتم السياسة الخارجية بمسائل الدفاع والدبلوماسية بينما تركز السياسة الداخلية على وظائف التنمية (الغالي، آذار 2003، 15).

السياسة الخارجية والقانون الدولي:

العلاقة بين الطرفين هنا علاقة تبادلية، فإذا كان القانون الدولي يحدد حقوق وواجبات الدول، فإن السياسة الخارجية هي من تشكل وترسم ملامح قواعد القانون الدولي بتسييرها للمفاوضات وتنظيم المؤتمرات الدبلوماسية وصياغة الاتفاقيات الدولية.

فقواعد القانون الدولي يتم تشكيلها وصياغتها بدءاً من المواقف المختلفة للدول في كل معاهدات أو أعراف دولية، وكل دولة في تحقيقها لمواقفها تستند على المبادئ التي رسمتها لها سياستها الخارجية.

ومن خلال هذا تتضح الصلة ما بين السياسة الخارجية والقانون الدولي، حيث تؤثر الأولى في رسم معالم القانون الدولي، بينما يعد القانون الدولي محصلة ونتيجة لما اتفقت عليه السياسات الخارجية للوحدات المشكلة للنظام الدولي (ميلود، 2018، 24).

أهداف السياسة الخارجية: هناك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها (Hudson, 2007, p41):

المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.

زيادة قوة الدولة.

العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

النظام السياسي والاقتصادي:

لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام، إنّما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها، لذا ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام وبطبيعة اقتصاد الوحدة السياسية، وفي الحالة الروسية محل الدراسة، اعتمدت السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس بوتين على حجم الموارد الاقتصادية والعوائد المالية الناجمة عن بيعها في تحقيق هدف حماية الأمن القومي الروسي.

مع التأكيد على أن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تختلف ما بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، مع التأكيد أنه في الحالة غير الديمقراطية أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطة بشخصية صانع القرار، بعكس الحال في الدول الديمقراطية، حيث يحتاج صاحب القرار إلى العودة للمؤسسات التشريعية لكي يكسب قراره الشرعية المطلوبة (Dumbrell & Burrett, 1997, p45).

يلعب كذلك العامل الاقتصادي دوراً مهماً في هذا الاتجاه، فالدول الفقيرة التي لا تمتلك موارد اقتصادية تقليدية أو غير تقليدية، تكون خياراتها السياسية الخارجية محدودة جداً.

النخب السياسية والأحزاب السياسية:

تعرف النخبة بأنها مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة وتقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية والمصالح المنظمة، فشاغلوا المناصب الرسمية يحتلون مراكز سلطة ضمن النظام. ويكونون هم الأشخاص المعنيين رسمياً للتصرف نيابة عن الدولة، وتحيط بهم بيروقراطية من الإيرادات ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل:

شكل النظام السياسي.

مدى تجانس النخبة السياسية

اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

في الطرف الآخر، يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، إذ يتوقف دور الحزب السياسي في عملية اتخاذ القرار الخارجي على طبيعة النظام السياسي الذي يوج فيه الحزب، ففي النظم السياسية التي تعتمد سياسة الحزب الواحد، يقل دور الأحزاب (عدا الحزب الحاكم) في عملية صنع القرار، وقد

ينعدم تماماً حيث تحرم من المشاركة في الحكم بأي صورة كانت، وتبقى في موضع ملاحقة وضغط من قبل النظام السياسي، ولهذا فإن الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيسي في عملية اتخاذ القرار (النعيمي، 2011، 84)، كما أن متخذي القرار يتأثرون ببرنامج الحزب ومبادئه، وهذا الحال مختلف عن النظم الديمقراطية، حيث تقف في بعض الأحيان مع الحزب الحاكم مع الأحزاب المعارضة في صفّاً وتوجهاً واحداً خدمة لأهداف تمس الأمن القومي للبلاد (النعيمي، مرجع سبق ذكره، 314).

جماعات الضغط والرأي العام:

يقصد بجماعات الضغط مجموعة من الأفراد ترتبط مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وهي تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها تضغط على صانعي القرارات في السلطة من أجل تحقيق أهدافها وليس الوصول إلى الحكم، ويختلف تأثير هذه الجماعات على محلية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فالجماعات الاقتصادية التي لها أهداف ذات صبغة دولية يهمها دائماً أن تبقى علاقاتها ودية مع الدول التي تتعامل معها، لهذا فإنها تحاول الضغط على متخذي القرارات بهدف منعهم من اتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات. معتمدة على وسائل ضغط متعددة منها الترغيب أو الترهيب أو شحن الرأي العام لدفعه على الاضطرابات والتظاهرات، تحاول هذه الجماعات التأثير على قرارات السياسة الخارجية عبر ثلاث قنوات:

المشاركة المباشرة في أجهزة صنع تلك السياسة. كتمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي.

توجيه مصادر القوة لديهم للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية.

الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين.

أما الرأي العام وهو رأي الغالبية العظمى من الجماهير إزاء قضية ما، وله آثار مختلفة على صناعة السياسة الخارجية، ويتأثر صانعو السياسة الخارجية بتوجهات الرأي العام، وهذا يتوقف على قدرتهم على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية مثلاً، أو التوجه نحو علاقات دولية تختلف اختلافاً جذرياً عن التوجهات السياسية العامة للدولة، لكن لضرورة المصلحة القومية العليا.

المطلب الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الروسية وآلية عملها

أولاً– أهم النظريات المفسرة للسياسات الخارجية الروسية:

هناك العديد من النظريات السياسية المفسرة لآلية عمل السياسات الخارجية الروسية، نختار منها ما يمكن توظيفه في تفسير السلوك الروسي تجاه التدخل العسكري في أوكرانيا:

نظرية الدور:

ظهرت مع بداية القرن العشرين فكرة أن السلوك الفردي لأحد الأشخاص قد يكون صمم لملائمة توقعات الآخرين، بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية يعد الإدراك الذاتي لدى صناع القرار هو المحدد الرئيسي للسلوك، وعادة لا يتم التركيز على مفهوم قاعدة الدور المرتبط بالبيئة الخارجية، وهذه واحدة من مشاكل تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية.

إن امتلاك دولة لعوامل وإمكانيات القوة العسكرية والاقتصادية وغيرها، ليس بالضرورة أن تعطيه دوراً في ساحة العلاقات الدولية، فهناك دول صغيرة تلعب دوراً كبيراً في ممارسة بعض المهام والوظائف كتسوية النزاعات والوساطة، دون أن تملك عوامل القوة تلك، بل لمجرد دورها كوسيط (عودة، العدد 3 أيلول 2017، 88).

في السياسة الخارجية تتكون قاعدة الدور من المعايير والتوقعات المشتركة داخل هيكل النظام الدولي، وإذا كان مفهوم قاعدة الدور لا ينطبق على تحديد الدور في السياسة الخارجية إلا أن هناك مفهوم أداء الدور والذي يشير إلى سلسلة المواقف والقرارات والأفعال التي تتخذها أحد الحكومات تجاه الفاعلين الآخرين بهدف تنفيذ الدور.

ويمكن القول بناءً على ذلك، أن مفتاح فهم الدور في العلوم السياسية يكمن في تحديد التصورات الذهنية حول الدور الوطني لدى صانع القرار، ويرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه سواء (إقليمي أم عالمي)، وتتفاوت درجة الأدوار الخارجية طبقاً لدرجة الانخراط في الشؤون الدولية، ومضمون هذا الدور، قد يتضمن دوراً تدخلياً نشيطاً لتغيير الحالة السياسية في أوكرانيا.

في موضوع بحثنا نرى أن محاولة أوكرانيا تغيير دورها الإقليمي إلى دور عالمي هدف إلى المشاركة في محاصرة روسيا، مما دفع روسيا نحو التدخل بالقوة العسكرية في محاولة لإعادة ترتيب كافة أدوار دول الجوار الروسية.

النظرية الواقعية:

يرى أنصار هذه النظرية أن الدولة تتصرف بسياستها الخارجية وفق مصالحها الخاصة، دون المبالاة بمصالح الدول الأخرى، إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادةً باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب، ولا حتى الحروب بين بعض الدول. لأن الحروب من وجهة نظر المدرسة الواقعية قد تكون مطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، والعامل الحاسم هو السلطة المطلقة والقوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مستندين بدعم فكرتهم على البراهين والمنطق، بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمور. حيث تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة. وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وأن أفعال أي سياسي تستند إلى هذا المفهوم فقط، وبالتالي بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي يخطوها أي سياسي في الماضي والحاضر والمستقبل.

بما أن المنظور الواقعي يجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية، فهو يهتم بمسائل تتعلق بكيفية المحافظة على الاستقرار، وكيفية التمسك بالسيادة والإبقاء عليها والسبل الكفيلة باستخدام القوة أيضاً، القوة بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية (القوة القومية) (فرج، 2007، 239).

يرتبط مفهوم الدولة ذات السيادة في فكر الواقعيين ارتباطاً حتمياً باستخدام القوة، إن الدولة ذات السيادة في نطاق علاقاتها الخارجية تتعايش مع الدول الأخرى ضمن نظام فوضوي بغياب سلطة مشتركة. إن الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن يضاف إلى هذا البقاء شرط مسبق في فكرهم، لتحقيق الأهداف الأخرى جميعاً. سواء انطوت على القيام بالغزو أو مجرد نيل الاستقلال (جون، وستيف، 2004، 239).

إن تصرف الدول وفق مصالحها الوطنية معياراً أساسياً لاستخدام القوة وفق النظرية الواقعية، فالدول تسعى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال، ويتوقف تصور الدولة لأهمية مصالحها على حجم القوة التي ستنفقها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين. إن المصلحة الوطنية تؤمن الانضباط العقلاني في العمل وتخلق

الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الإيديولوجيات المسيطرة (فرج، مرجع سابق، 232).

أما عن العلاقة بين المتاح من استخدام القوة وإمكانيات الدولة من القوة، فإنها غالباً ما تكون محكومة بالقاعدة الأساسية التي تحكم سلوك الدول، والتي تقضي بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألّا تتعدى حدود ما هو متاح لها من القوة، ومن هنا يتعين على كل دولة أن تميز ما تعتبره أهدافاً خارجية وملحة، وبين ما يمكن اعتباره أهدافاً مرغوبة لكن بغير أساس كاف من القدرات والإمكانات (مقلد، 2011، 15).

ثانياً– نظرة تاريخية موجزة للسياسة الخارجية الروسية:

تأرجح تاريخ روسيا في علاقتها بالقارة الأوروبية بين الاندماج تارة ونبذ هذا الاندماج تارة أخرى، فقد سبق وأن تعرضت روسيا للغزو في مناسبات عدة على أيدي القوى الأوروبية الناشئة، وأخذت تسعى بشكل متكرر لحماية نفسها من خلال فرض هيمنتها على الدول الواقعة على حدودها.

تاريخياً، لعبت روسيا دوراً حاسماً في حرب السنوات السبع، حيث مثلت القوة البرية التي كسرت شوكة جيش نابليون، وكانت عضواً بارزاً في دول الوفاق الأوروبي، مع تزعمها لأحداث حرب القرم وما تلاها من أزمات، كما كان للاتحاد السوفياتي دوراً بارزاً في حسم الحرب العالمية الثانية.

إن الهاجس الأمني كان وما زال أكبر ما يثير قلق القادة الروس، فلقد كان التوسع الاستعماري هو السبيل الوحيد الذي انتهجته روسيا للدفاع عن نفسها ضد الغزو، ولا يعني ذلك أن الرغبة الروسية للغزو الاستعماري كانت بمثابة أمر فريد من نوعه في القرن التاسع عشر، بل على العكس كان يتماشى مع التوجهات الاستعمارية في تلك الحقبة.

سابقاً، كان التوسع الاستعماري الروسي يتسم بالنشاط بوجه خاص خلال السنوات الأخيرة من حرب نابليون، التي شهدت ضم روسيا لأوكرانيا وفنلندا وروسيا البيضاء وبولندا، وفي العقود اللاحقة، قامت القوات الروسية بالاستيلاء على القوقاز وأجزاء من آسيا الوسطى، أما روسيا الشيوعية فقد تنازلت عن معظم ممتلكاتها في أوروبا الشرقية إلى ألمانيا بموجب معاهدة 1918، ليعود الاتحاد السوفياتي لاحتلال كل ذلك في الحرب العالمية الثانية (إسماعيل، د.ت، 113).

لقد ذهب الكثير من الباحثين، بأن الشعور بعدم الأمان كان هو الدافع المحرك وراء النزعة التوسعية الروسية (والسوفياتية). هذا الشعور جعل من روسيا تنظر لدول جوارها الجغرافي كعدو محتمل دائماً ومصدراً للتهديد.

اعتمدت السياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي على محاولة إعادة تجميع الدول المستقلة من هذا الاتحاد ولو بالحد الأدنى، فأسست رابطة الدول المستقلة عام 1990 للمساعدة في قضايا التجارة والمواصلات وانتقال العمالة، وسعت إلى استخدام الحوافز الاقتصادية أحياناً أخرى لاستمالة تلك الدول، فكانت تزود دول الجوار بالغاز الطبيعي وبأسعار مخفضة من أسعار السوق الدولية.

لاحقاً أثبتت روسيا سياسة النمو من خلال الاندماج بالعالم الغربي وسيلة لتحقيق أهدافها في رفع المستوى المعاشي للمواطنين الروس، وحققت بذلك نتائج مبهرة.

ثالثاً– أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد العام 2000:

المرحلة الأولى (2000–2004): في فترته الرئاسية الأولى، أولى الرئيس الروسي فلادمير بوتين اهتماماً كبيراً بتطوير علاقة روسيا مع الغرب معتمداً بذلك خيار الاستمرارية والانفتاح كدبلوماسية سابقة للرئيس يلتسن، وكان يوجه دعوة لزيارة روسيا لكبار المسؤولين الغربيين، كدعوة رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير، في نفس الوقت سعى الخطاب الرسمي الروسي إلى ترسيخ فكرة عالم متعدد الأقطاب، في ظل ظروف اقتصادية سيئة، مع مستوى معيشة منخفض

ومعدل بطالة مرتفع. كل ذلك دفع بروسيا لعدم ارتكاب أي أخطاء في سياستها الخارجية والسعي لعدم الدخول في أي صراع مع أي من الدول الغربية (الفراونة، 2022، 72).

المرحلة الثانية (2004–2008): ظهرت ملامحها مع إعادة تنصيب بوتين للمرة الثانية على رأس هرم السلطة في روسيا، حيث شهدت العلاقات مع الغرب تراجعاً حاداً، وساد الشك لدى روسيا من نوايا الغرب في دعم التحولات الاقتصادية في روسيا، والتململ الأمريكي الرسمي من تنامي القوة الروسية، واتباعها سياسات حمائية تضر بقدرة المنتجات التكنولوجية الغربية على النفاذ للأسواق الروسية.

وبدأت الاتهامات تكال لروسيا بغياب حرية الإعلام، وعدم التزام السلطة بالمعايير القانونية، وهو ما دفع بروسيا لوضع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الروسية باجتماع بوتين مع السفراء الروس في الخارج في 12 تموز 2004، تضمن ما يلي (دحمان، 2016، 71):

اعتماد السياسة الخارجية كأداة من أدوات تطوير البلاد.

أولوية العلاقات مع دول الخارج القريب.

الحرص على إقامة علاقات متوازنة مع أوروبا وحلف الناتو وأمريكا.

بهذه السياسة تراجعت روسيا عن فكرة الاندماج في المجمع الأوروبي، والتحرر من عقدة الهوية المتمثلة في الانتماء الروسي بين الحضارة الغربية أم الشرقية، ومحاولة الابتعاد عن فكرة المواجهة مع الغرب وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان دور مهمين لروسيا على خارجها القريب.

المرحلة الثالثة (2012–2014):

أهم ما ميّز هذه المرحلة هو إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، من خلال السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي السابقين لا سيما الهند وإيران والصين. ثم الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي على إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، والسعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق، مع تعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد في روسيا.

قامت روسيا بخطوات ملموسة في تحقيق هذه السياسة، عبر اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى، ومنتدى آسيا باسفك للتعاون الاقتصادي.

رابعاً– النظام السياسي في روسيا ودوره في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية:

مكونات النظام السياسي لروسيا الاتحادية:

وفقاً للدستور الروسي، فإن روسيا الاتحادية دولة فدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي، حيث أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة، وتتمحور روسيا الاتحادية أساساً حول حكومة فيدرالية مكونة من ثلاث سلطات (عمارة، 2015، 211):

السلطة التشريعية: وتتكون من الجمعية الاتحادية وهي ذات نظام تشريعي ثنائي، يتكون من مجلس الدوما والذي يتكون بدوره من 450 عضواً، و166 عضواً للمجلس الاتحادي، وللسلطة التشريعية صلاحيات أهمها: سن القوانين الاتحادية، والتصديق على قرار رئيس الدولة بشأن إعلان الحرب، والموافقة على المعاهدات وسلطة إقالة الرئيس.

السلطة التنفيذية: تتمثل في رئيس الجمهورية، وهو رئيس أركان الجيش وله حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين سارية المفعول، كما يعين مجلس الوزراء وكبار الضباط والقادة الأمنيين.

السلطة القضائية: تتكون من المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى.
يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها ست سنوات وهو مؤهل لفترة رئاسية ثانية فقط.
أما الأحزاب السياسية الرائدة في روسيا، فتشمل: روسيا المتحدة، الحزب الشيوعي، الحزب الليبرالي الديمقراطي.

تأثيرات شخصية الرئيس بوتين في صنع القرار في روسيا:

صلاحيات مؤسسة الرئاسة: تتسم مؤسسة الرئاسة في روسيا بصلاحيات واسعة جداً، أبرزها إعلان الحرب والسلم، التعبئة العامة، حل البرلمان، تعيين الحكومة، ويتولى الرئيس ملف السياسة الخارجية والمصادقة على انتخابات حكام الأقاليم وجمهوريات الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية.

لم يرفض بوتين بشكل كامل فكرة أن العديد من قرارات السياسة الخارجية الروسية جاءت في الواقع من خلال مشاركته الصريحة في وضعها حتى في ظل شغل بوتين لمنصب رئيس الوزراء، فإنه سعى إلى السيطرة الرسمية على أية قضايا سياسية تقع ضمن نطاقه القانوني، أكثر من ذلك فقد كان اللاعبون الرئيسيون المسؤولون عن صياغة وتنفيذ سياسة روسيا الخارجية معينين من قبل بوتين، أهمهم: وزير الخارجية "سيرغي لافروف". ورئيس هيئة الاستخبارات الخارجية "ميخائيل فرادكوف" وغيرهم من المؤثرين في صنع ورسم السياسة الخارجية الروسية (توزهانوف، "السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين"، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russian-foreign-policy-after-putins-return)

خامساً- معوقات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية:

أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا:

إن الانهيار السريع للاتحاد السوفياتي أدى إلى موجة كبيرة من الانتقاد الذاتي في روسيا وإلى جدال واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي الروسي في المرحلة الراهنة، فهل أن روسيا دولة قومية تستند إلى عرقية روسية محضة، أم أنها تحمل دلالات أكبر، وما هي الحدود الحقيقية لروسيا تاريخياً؟ كلها أسئلة هامة حول الهوية الروسية (مدوخ، 2018، 154).

الفوضى الحزبية: في دستور الاتحاد السوفياتي لعام 1977 وفق المادة السابقة، الحزب الشيوعي هو القائدة الوحيدة في البلاد، وتم تعديل هذا الدستور في العام 1990 بعد 70 عاماً من حكم الحزب الواحد. لقد ساهم الحزب الشيوعي بممارساته السياسية الداخلية بإفساد الحياة السياسية في روسيا، بحيث يصعب على المجتمع إعادة إنتاج أحزاب قوية منافسة، فكانت الحياة السياسية الداخلية شبه معطلة وغير قادرة على تقديم أي شيء يذكر للتوجهات السياسية الخارجية لروسيا (عمارات، 2021، 31).

بنية الاقتصاد الروسي:

اعتمد الاقتصاد الروسي على الريع المحقق من بيع النفط والغاز، وبالرغم من مساهمة هذا الريع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية واضحة، حيث سجل الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ أكثر من 7% لعام 2004، متزامناً مع الارتفاع الكبير لأسعار موارد الطاقة عالمياً، لكن هذا الاعتماد المفرط على عوائد الطاقة في بناء القوة معرّض لهزات عنيفة في حال تراجع الأسعار أو العزوف عن شراء النفط الروسي في ظل العقوبات المتشددة عليه.

المطلب الثالث

محددات التدخل العسكري في أوكرانيا وتغير معالم السياسة الخارجية الروسية

شكلت قضية التدخل الخارجي إحدى أبرز القضايا المعقدة في العلاقات الدولية، نظراً للتحولات التي لحقت بهياكل القوى في البيئة الدولية، وتغير طبيعة الأطراف المتدخلة ودوافعها، ومن هنا تعرض تلك القضية لتطورات تنظيرية عديدة، خاصة أنها اصطدمت بنظرية السيادة التي تأسست عليها الدولة القومية الحديثة، ثم تلاحقت التغيرات التي مست التدخل الخارجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تصاعدت قضايا الأمن الإنساني، والصراعات، وحقوق الإنسان، وبما يفرض مداخل نظرية جديدة لفلسفات التدخل الخارجي (عبد الصبور، كانون الثاني 2014، 5).

بالرغم من شيوع ربط مفهوم التدخل الخارجي بالاستخدام الإكراهي للأدوات الاقتصادية، أو القوة العسكرية من قبل أطراف خارجية ضد دولة معينة، فإن المفهوم فعلياً أكثر اتساعاً من هذا التحديد والقصر، سواء من حيث آلياته وصوره، أو فواعله وأطرافه.

مفهوم التدخل الخارجي باستخدام القوة يقدّم إطاراً شاملاً لفكرة تأثير العامل الخارجي في الداخلي، وهو ما يثير قضايا متعددة مثل تراجع السيادة المطلقة للدول، وتزايد انتشار القوة كمياً وكيفياً، وتنامي الاعتماد المتبادل، وتزايد انكشاف الدول للعالم الخارجي، بما يمكن أن تصل إلى مرحلة التبعية في بعض المجالات، وبهذا المعنى فإن مفهوم التدخل الخارجي أكثر اتساعاً، وتندرج تحته مفاهيم تشكل في حد ذاتها مجالات خصبة للبحث مثل التبعية والتدخل الدولي لحسابات إنسانية وغيرها (معوض، يناير 2015، 11-13.).

محددات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا:

تعد أوكرانيا إحدى أكثر الدول قرباً من روسيا تاريخياُ وجغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الروسية، ثم بعد ذلك إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي، منذ سنة 1922، غير أنه منذ تفكك الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات كان التوتر هو السمة البارزة لتلك العلاقات.

أقامت روسيا الاتحادية علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية أوكرانيا في 14 شباط 1992. أهم قضايا الخلاف بعد تفكك الاتحاد السوفياتي كانت:

الصراع حول تقاسم الأصول والمخلفات السوفياتية خاصة الديون المستحقة للاتحاد السوفييتي في الخارج.

الصراع حول ملكية أسطول البحر الأسود وشبه جزيرة القرم، وإعلان موسكو بملكيتها لهذه الأساطيل مما عدته أوكرانيا انتهاك لسيادتها الإقليمية.

الصراع بشأن رابطة الدول المستقلة وإصرار أوكرانيا على بقاء التكامل على الجانب الاقتصادي فقط دون العسكري والسياسي.

زادت حدّة الخلافات كثيراً في ضوء اتجاه كييف لتأكيد هوية أوكرانيا الأوروبية وتميزها الثقافي واللغوي عن روسيا، خاصة في أعقاب الثورة البرتقالية عام 2004، ووصول رئيس ذو توجه غربي إلى السلطة (حداد، 2020، ص86).

وبذلك بدأت تظهر ملامح التصدع في العلاقات الروسية الأوكرانية وتجسدت في أكثر من جانب واحد، وكان أبرزها، أزمة أسعار الطاقة في عامي 2006 و2009، إثر قطع الحكومة الروسية إمدادات الغاز عن أوكرانيا المعتمدة بشكل أساسي على إمدادات الطاقة الروسية (فيتالي نومكن، 2006، ص15).

وفي الحرب الروسية على جورجيا 2008 وقفت أوكرانيا إلى جانب جورجيا وحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وكذلك كانت أوكرانيا المورد الرئيسي للسلاح إلى جورجيا (حداد، 2020، 91).

اعتبرت موسكو أن إسقاط نظام الرئيس الأوكراني يانكوفيتش في 12 شباط 2014، بعد احتجاجات البرلمان وقرار عزله، انقلاب على السلطة في أوكرانيا، وهو عمل غير دستوري واستيلاء مسلح على السلطة بالقوة، ولمحت باللجوء إلى القوة لإعادة الأمور إلى وضعها السابق في أوكرانيا، وفي 26 شباط، أعلن وزير الدفاع الروسي "سيرغي شويغو" حالة الاستنفار في صفوف القوات الروسية من أجل البدء في إجراء مناورات في المنطقة العسكرية المحاذية لأوكرانيا، وفي 27 شباط من العام 2014 استولى مسلحون محليون على مباني حكومية في شبه جزيرة القرم بما في ذلك مبنى البرلمان، وتم تنصيب رئيس وزراء لشبه الجزيرة مدعوماً من روسيا، والذي دعا إلى إجراء استفتاء للانفصال عن أوكرانيا. وفي الأول من آذار من العام نفسه، وافق مجلس الدوما الروسي على طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستخدام القوة العسكرية الروسية في أوكرانيا تحت ذريعة حماية مصالح الأقليات الروسية المضطهدة في القرم. دخلت قوات روسية صغيرة الحجم إلى القرم، حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم.

محددات التغير في السياسة الخارجية لروسيا نحو أوكرانيا:

المحدد الجيوبوليتكي: تعتبر أوكرانيا محوراً جيوبولتيكياً مهماً بالنسبة لروسيا، لذلك يعتقد المنظر الروسي ألكسندر دوغين أن الكرملين لن يتردد في الدفاع عن مصالحه الجيوبوليتيكية، حتى لو اقتضى ذلك صراعاً عسكرياً طويلاً، وتدخل روسيا في ضم شبه جزيرة القرم، وتدخلها في منطقة دونباس والذي أدى إلى استقلال دونيتسك ولوغانسك، كان ضرورة جيوسياسية لروسيا(دوغين، 2004، ص432).

يدرك الروس أن موقعهم يتميز بغياب ممرات مائية، والتي تمكنهم من الإشراف والتحكم في حركة التجارة العالمية، وبما أن أوكرانيا تطل على البحر الأسود، والذي يتصل بنهايته بمضيق البوسفور فإن الروس جعلوا من السيطرة على أوكرانيا أولوية متقدمة في سياستهم الخارجية، وهي المكان الذي يضمن لهم إمكانية تصدير السلع التجارية الروسية ومن ثم تحقيق الأمن الاقتصادي (الوغليسي، من خلال الرابط: https://albayan.co.nk/RSC).

إن ضم شبه جزيرة القرم كانت خطوة مهمة لنجاح السياسة الخارجية الروسية في تحقيق أهدافها بإبعاد خطر الناتو عن حدودها المباشرة، وعدم السماح للغرب بالاستحواذ على أوكرانيا والتأثير على السياسة في كييف وبما يؤدي إلى عدم استقرار حكومة موالية للغرب، وبقاموس السياسة الخارجية لروسيا. إن السيطرة على الجوار القريب مقدمة لتستعيد روسيا مكانتها كقوة عالمية (تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية – "2015 _2013"المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de)).

المحدد الاقتصادي: هناك علاقات تبادل تجاري مهمة بين البلدين، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عن 40 مليار دولار في العام 2010، وفي مجال الاستثمارات تحتل روسيا المرتبة السابعة بين المستثمرين الأجانب في أوكرانيا. في حين بلغ مجموع الاستثمارات الروسية في أوكرانيا أكثر من 1.3 مليار دولار، في حين تأتي الاستثمارات المصرفية الروسية في المرتبة الخامسة من مجموع الاستثمارات المصرفية الأجنبية، وسُجلت أكثر من 2000 شركة روسية في أوكرانيا. وهناك أكثر من 2 مليون أوكراني يعملون في روسيا، والجانب الأهم في هذا المحدد هو أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا في مجال الطاقة، فهي تعتبر المعبر الرئيس لتمرير النفط والغاز الروسي إلى أوروبا، حيث أن الشبكة الأوكرانية الناقلة للغاز الروسي تحمل 80% من الغاز المصدر إلى أوروبا، عبر شبكة من الأنابيب التي تعود على شركة غاز بروم الروسية بأكثر من نصف إيراداتها، حيث تملك أوكرانيا أهم شرايين النقل لتوريد الغاز الروسي إلى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث يضخ عن طريق هذا البلد نحو 124 مليار متر مكعب سنوياً، هذه الكميات تجعل من أوكرانيا محتكراً لترانزيت الغاز الروسي (ناتاليا غريب، 2011، ص80.).

تعتبر عملية تصدير الغاز وموارد الطاقة من المقومات الأساسية للاقتصاد الروسي، وتدرك روسيا جيداً مخاطر استمرار نقل هذه الموارد عبر أوكرانيا، فبدأت تعطي الأولوية للعمل على تغيير طرق إمداد النفط والغاز، وذلك باستخدام خطوط أنابيب تتجاوز الأراضي الأوكرانية، كمشروع السيل الشمالي، ومشروع السيل الجنوبي (الخفاجي، 2019، ص156).

المحدد الأمني والعسكري:

إن موقف السياسة الخارجية الروسية المتشدد نحو أوكرانيا يهدف لمواجهة توسيع حلف الناتو، ويعكس بشكل قوي إنشغالها الكبير تجاه حقيقة موضوعية صعبة التقبل لدى موسكو، وهي أن إمبراطوريتها القديمة تفلت منها لصالح منطقة النفوذ الغربي، لذلك أوضح القادة الروس أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي بينما تتحول جارتهم أوكرانيا إلى معقل غربي يهدد أمن واستقرار بلادهم. لدى أوكرانيا أهمية جيوستراتيجية كبيرة، حيث أن هذا البلد يقع على مسافة أقل من 500 كم من العاصمة الروسية موسكو، وحدودها قريبة من المراكز الصناعية الروسية.

3- قراءة نقدية للوثيقة الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية:

تحدد عقيدة السياسة الخارجية لأي دولة الأولويات التي تعطيها الدول لنفسها في الشؤون الدولية.

لقد وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجمعة 31 مارس 2023، مرسوماً يحدد فيه الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية.

يعد المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية وثيقة تخطيط استراتيجي تمثل نظاماً لوجهات النظر الروسية حول المصالح الوطنية والمبادئ الأساسية، والأهداف الاستراتيجية والمجالات ذات الأولوية لروسيا في مجال السياسة الخارجية، وقد عكفت وزارة الخارجية الروسية بالتعاون مع الإدارات الأخرى على إخراج الوثيقة الجديدة متماشية مع استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي الصادرة عام 2021، ووثائق التخطيط الاستراتيجي الأخرى المتعلقة بالعلاقات الدولية، ومواكبة مع المتغيرات الاستراتيجية الجديدة الناجمة عن تداعيات الحرب الأوكرانية وتوترات العلاقات الروسية الغربية بشكل عام ومع الولايات المتحدة بشكل خاص (أبو العلا، https://acpss.ahram.eg/news/18851.asbx).

تتكون الوثيقة من 79 فقرة ضمن ست أقسام في 42 صفحة، عرَّف المفهوم الجديد للسياسة الخارجية روسيا بكونها معقل العالم الروسي، وموطن إحدى الحضارات الأصلية التي تحافظ على التوازن العالمي، وتبنت هدفاً استراتيجياً رئيسياً، هو تقويض أسس الهيمنة الأحادية على تفاعلات النظام الدولي محتلة بالهيمنة الأحادية الأمريكية، وأهم النقاط الواردة فيها (https://www.sana.sy/?p=1868305):

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي والمصدر الأساسي للسياسة المعادية لروسيا وأكبر تهديد يواجه العالم وتطور البشرية، وسوف تستخدم روسيا الجيش لصد ومنع أي هجوم مسلح ضدها أو ضد أي من حلفائها، ستتعامل روسيا مع الدول الأخرى بالمثل، مع إقرار الوثيقة بعزم روسيا على إعطاء الأولوية للقضاء على بقايا هيمنة الولايات المتحدة وغيرها من الدول غير الصديقة على الشؤون العالمية.

تهتم روسيا على نحو خاص بتعزيز العلاقات والتنسيق بشكل شامل مع مراكز القوة العالمية الصديقة كالصين والهند، وترى أن المشروع الرائد بالنسبة لروسيا في القرن الحادي والعشرين هو تحويل أوراسيا إلى مساحة متكاملة يعمها السلام والاستقرار والازدهار.

تحدثت الوثيقة عن العلاقات الروسية الأوروبية تحت عنوان المنطقة الأوروبية وليس القادرة الأوروبية، معتبرة أن البلدان الأوروبية تنتهج في معظمها سياسة عدوانية تجاه روسيا تهدف إلى تهديد الأمن وسيادته، وتقويض الاستقرار السياسي المحلي والقيم الروحية والأخلاقية التقليدية الروسية والدور الأمريكي في هذه العلاقات هو في تعطيلها والحد من سيرورتها.

تطوير التعاون الشامل مع العالم الإسلامي، بكافة أطيافه.

أكدت الوثيقة على مفهوم الحرب الوقائية أي استخدام القوة لصد أو منع أي هجوم على أراضيها وللدفاع عن حلفائها المرتبطين مع موسكو بمعاهدات الأمن الجماعي، وكذلك حماية المصالح الروسية في الفضاءات المختلفة، ومنها المجال السيبراني والفضاء الخارجي (https://mubasher.aljazeera.net).

فشل منظومة الأمن الجماعي والمنظمات الدولية: أثارت الوثيقة قضية الأمن الجماعي، مؤكدة أن منظمة الأمم المتحدة يتم استخدامها في الوقت الحالي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وهو ما تسبب في تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين.

سلمية وعقلانية السياسة الخارجية: في حين تواجه روسيا اتهامات بالمسؤولية من اندلاع الحرب الأوكرانية وتداعياتها الضخمة إقليمياً وعالمياً، وأن السياسة الروسية عدوانية و لا يمكن التنبؤ بها بشكل يعمق من المخاطر المتحملة للسلوك الروسي، جاءت الوثيقة لتؤكد على سلمية خيارات موسكو السياسية، وتلقي بمسؤولية الحرب على المحاولة المستمرة من الولايات المتحدة الأمريكية في تهديد الأمن القومي الروسي.

في قراءة نقدية لتلك الاستراتيجية يُلاحظ أنها استخدمت عدداً من الألفاظ والتوصيفات المثيرة للاهتمام، كما أنها سلطت الضوء على عدد من الرسائل التي تسعى روسيا إلى تأكيدها داخلياً وخارجياً، وتمثلت أبرز هذه النقاط فيما يلي (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 10 نيسان 2023، https://www.interregional.com/):

إضافة صبغة إيديولوجية إلى الصراع القائم في النظام الدولي الحالي، بالرغم من نفي الجميع وجود أي طابع إيديولوجي للصراع الدولي القائم حالياً، لكن في نص هذه الاستراتيجية وجد عدداً من النقاط التي تشير إلى وجود اختلاف في المصالح بين روسيا ودول المعسكر الغربي، بفعل التنافس حول الهيمنة على النظام الدولي، ويمكن استشعار الخلاف الإيديولوجي في أكثر من موضع داخل الاستراتيجية، فقد تحدثت الوثيقة عن التغير القائم في النظام الدولي، والذي يرتبط بصورة أساسية بالحتمية التاريخية، كما تم انتقاد نسق الاقتصاد العالمي الحالي القائم على أسس الليبرالية الجديدة والعلمانية، وجميعها مصطلحات تعيد للأذهان المنافسة الإيديولوجية التي وصلت إلى قمتها بين الليبرالية (الرأسمالية الغربية) وبين الماركسية خلال فترة الحرب الباردة.

رفض استخدام المصطلحات الأمريكية للتقسيمات الجغرافية في العالم:

فعلى سبيل المثال عند الحديث عن منطقة ما وراء المحيطين الهادئ والهندي، التي يطلق عليها الهندوباسيفيك وفقاً للتوصيف الأمريكي والغربي، فضلت روسيا الإشارة إليها بالقول (منطقة آسيا والمحيط الهادئ). كما تم تجنب الحديث عن الشرق الأوسط مع تفضيل استخدام مصطلح العالم الإسلامي، بما يعكس رغبة روسية حقيقية في التقرب من الدول التي ترفض التقسيم الأمريكي للمناطق، مع تأكيد الوثيقة على تنظيم الدور الذي تلعبه عدد من المنظمات الإقليمية بعيداً عن الأمم المتحدة، فركزت الوثيقة على دور منظمة التعاون الإسلامي ورابطة الدول المستقلة، ومن النقاط المثيرة للاهتمام الإشارة إلى دول أمريكا الجنوبية باستخدام مصطلح "دول أمريكا اللاتينية والكاريبي" في إشارة واضحة إلى

جميع الدول التي تقع في أمريكا الوسطى وفي مقدمتها المكسيك، والتي تقع بالقرب المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية.

تأكيد موقع روسيا في النظام العالمي: حيث أكدت الاستراتيجية في أكثر من موضع، عظمة وقوة التأثير والدور الذي تقوم به روسيا في النظام الدولي والإقليمي، وذلك بالرغم من العقوبات الموقعة عليها من قبل المعسكر الغربي، وتكمن قوة روسيا العالمية – وفقاً للاستراتيجية – في عملها على تحقيق التكامل والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والعمل على تشكيل شراكة أوروبية آسيوية كبيرة، عن طريق إطلاق برامج للشراكة الاقتصادية الموسعة مع حلفائها الاستراتيجيين وأولهم الصين والهند. مع تأكيد الوثيقة على الموقع الاستراتيجي لروسيا في جغرافيا العالم وغنى هذا الموقع بالثروات الباطنية الهامة.

رفض تحقيق السلام الدولي على حساب مصالح الأمة الروسية: حيث استخدمت الاستراتيجية مصطلح الدول غير الصديقة – بالإشارة إلى الولايات المتحدة والدول المشاركة في منظومة العقوبات الغربية المفروضة ضد روسيا– بجانب الحديث عن إدراكها مسؤوليتها المرتبطة بحفاظ السلم والأمن الدوليين، ورفض موسكو التام التسليم بالرواية الغربية التي تنظر إلى روسيا باعتبارها مهدداً أساسياً للاستقرار العالمي.

كما أكدت الوثيقة، أن روسيا لن تبادر إلى تغيير سياستها تجاه دول المعسكر الغربي، ما لم يبادروا هم بالاعتراف بحق روسيا في الدفاع عن وحدتها وهويتها، مع التأكيد على أنها لن تتخلى عن مصالحها ومحاولتها خلق السلام في القارة الأوروبية.

التلويح بإمكانية اللجوء إلى السلاح النووي:

حيث أشارت الوثيقة إلى أن روسيا تدرك تماماً أنه لا بديل للدول الأوروبية للتعايش السلمي مع روسيا، كما دعت إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، في إشارة إلى القدرات النووية التي تمتلكها كل من روسيا والولايات المتحدة، وحاجة البلدين إلى التعاون في مضمار السيطرة على أسلحة الدمار الشامل، لكنها تشير في الوثيقة إلى أن اللجوء إلى الأسلحة النووية له ما يبرره في حالة وجود تهديد وجودي للبلاد، ويشير خبراء غربيون إلى أن الصياغة الحالية التي تم استخدامها في الوثيقة بشأن هذه القطبية، تأتي بهدف تقويض دعم الرأي العام الغربي لاستمرار تقديم المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا (https://www.interregional.com).

لم يكن لاستراتيجية السياسة الخارجية الروسية الجديدة وقع كبير في المنابر الإعلامية الرسمية الغربية، حيث لم يتم التعقيب عليها بصورة موسعة، أما حلفاء روسيا، فقد صرحت المتحدثة باسم الخارجية الصينية على الوثيقة بالقول أن الصين وروسيا والهند جميعها دول صاعدة كبرى، لها تأثير ملحوظ على الساحة الدولية، مع تأكيدها أن الصين وروسيا ملتزمتان بتنمية نوع جديد من العلاقات بين الدول الكبرى، يتسم بالاحترام والتعايش السلمي (أبو العلا، مرجع سبق ذكره).

في كثير من الأحيان لا يتم التعويل كثيراً على الوثائق التي تصدر تحت الضغط في أزمة ما. لأن صانع القرار أو الجهة التي قامت على إصدار الوثيقة، تكون مدفوعة بالضغوط الناجمة عن تداعيات الأزمة، كما حدث في استراتيجية وثيقة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في العام 2002، والتي نصت على ثلاثة مبادئ كارثية سميت بـ "مبادئ بوش" وهي تقسيم العالم إلى معسكرين، الخير والشر، ومبدأ الحروب الاستباقية بمهاجمة كل من يفكر بالإضرار بالمصالح الأمريكية، ومبدأ التدخلية الإجبارية، والقائم على تدخل الولايات المتحدة في أي نزاع تراه يهدد السلم والأمن

الدوليين. يرى بعض الباحثين في هذه الوثيقة مجرد محاولة للضغط على الأطراف المتدخلة في النزاع مع أوكرانيا السياسي لنظام سياسي يعاني من وجهة نظر الغرب للنزاع في أوكرانيا.

سيناريوهات ممكنة التحقيق لمستقبل السياسات الخارجية الروسية فيما لو تغير النظام السياسي الروسي الحالي:

روسيا الموالية للغرب: من الممكن أن تسعى روسيا لرأب الصدع وتطوير مصالح متوافقة مع الغرب، مدفوعين بضرورة اللحاق بالعالم الغربي بتطوره مثل مجموعة الثماني (G8)، ومجلس روسيا – الناتو، وغيره.

روسيا المعتدلة: إذا أدركت روسيا أنها غير مهددة من الغرب، ربّما يتم إقناعها بتغيير استراتيجيتها العسكرية، عبر التعاون مع الغرب في توقيع معاهدات للحد من التسلح المتبادل.

روسيا القومية: إذا تمكنت روسيا من اتباع نهج السياسة الخارجية لرونالد ريجان، والتي يمكن تحليل عناصرها في (جيش قوي لكن دون أن يتم استخدامه، قيادة سياسية تتمتع بالدماثة والقبول الشعبي، أمة ناجحة اقتصادياً وصناعياً) فإذا استطاعت روسيا السير على هذا النهج، عندها ستحصل على ثقة عالية بالنفس، وتتخلى عن استخدام أي أسلوب عدائي في المستقبل لتحقيق أهدافها، وهو السيناريو الأرجح على الأغلب.

روسيا الكبرى: وفق هذا النموذج تسعى روسيا ليس فقط للانتقام واستعادة الهيمنة على الدول الغربية منها، بل لتنظيم سلطاتها، والرغبة بالتوسع نحو جمهوريات آسيا الوسطى، مع الهيمنة على الممرات الملاحية في القطب الشمالي.

بعد الاطلاع على هذه السيناريوهات يرى الباحث أن السيناريو الثالث هو الأقرب للتحقيق والأكثر انسجاماً مع الواقع الاقتصادي السياسي للدولة الروسية.

الاستنتاجات والتوصيات

تلعب القيادة السياسية الروسية دوراً جوهرياً في صنع السياسة الخارجية الروسية محصورةً بشخص الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف، بعيداً عن العمل المؤسساتي في صنع القرار أو الاعتماد على مراكز أبحاث متخصصة كما هو الحال في الدول الغربية..

إن التغير الحاصل في السياسة الخارجية الروسية هو تحول استراتيجي عام وليس مؤقت مرتبط بزمن ما في أزمة ما. وقد يشكل بوابة نحو صراع دولي في المستقبل المنظور.

إن التمدد البطيء للغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً نحو أوكرانيا، واعتبار ذلك خطراً وجودياً للروس، هو ما دفع روسيا نحو تغيير استراتيجية سياساتها الخارجية.

إن تأكيد الوثيقة الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية التي أقرت في نهاية آذار 2023، على التعاون مع الصين والهند في مواجهة امتداد النفوذ الأمريكي قد يكون رسالة للدولتين للاصطفاف مع روسيا في هذه المواجهة، وهذا ما لا يتوقعه الباحث، فكلا الدولتين تضعان من مصالحهما الاقتصادية دليلاً لأي توجه سياسي مستقبلي لها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

إسماعيل، محمد صادق، (د.ت). "التجربة الروسية بوتين واستراتيجية الأمن القومي"، العربي للنشر والتويع، عمّان، ، عدد الصفحات 272.

الخفاجي، محمد جاسم حسين، (2019). "روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، عدد الصفحات220.

الفراونة، أنس، (2022). "عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية"، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات 190.

النعيمي، أحمد نوري، (2011). "السياسة الخارجية"، دار المنهل للنشر، الأردن، ، ط1، عدد الصفحات 419.

توفيق، سعد حقي، (2006). "مبادئ العلاقات الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، عدد الصفحات436.

بيلس، جون ، وستيف، سميث، (2004). "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، عدد الصفحات 380.

حداد، أسماء، (2020). "النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا الخيارات والرهانات"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن، عدد الصفحات 304.

دحمان، قاسم، (2016). "السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز"، الناشر: إي – كتب، لندن، عدد الصفحات 141.

دوغين، ألكسندر،(2004). "أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي". ترجمة: عماد حاتم، دار الكتب الجديد المتحدة طرابلس ، عدد الصفحات 722.

عمارات، فاطمة هارون عيد، (2021). "العلاقات الروسية الإيرانية وأبعادها على الأمن القومي العربي"، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات 148.

عمارة، سامي، (2015). "بوتين: صراع الثروة والسلطة"، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، عدد الصفحات 455.

فرج، أنور محمد، (2007). "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، ، كردستان: العراق، عدد الصفحات 380.

فهمي، عبد القادر محمد، (2010). "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، عدد الصفحات207.

ميرل، مارسيل، (د.ت). "السياسة الخارجية". ترجمة: د. خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، جربس برس، بيروت، عدد الصفحات224.

مدوخ، نجات محمد، (2018). "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عدد الصفحات 278.

مقلد، إسماعيل صبري، (2011). "العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، عدد الصفحات 420.

ميلود، ولد الصديق، (2018). "مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية"، مركز الكتاب الأكاديمي، عدد الصفحات 192.

غريب، ناتاليا، (2011). "امبراطور الغاز"، ترجمة د. عمار قط، مكتبة مدبولي، القاهرة، عدد الصفحات 255.

نومكن، فيتالي ،(2006). "العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، عدد الصفحات 65.

سليم، محمد السيد، (1998)."تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، عدد الصفحات484.

المجلات والورشات:

الغالي، عبد الرحمن، (آذار، 2003). "انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية، الإنقاذ كمثال"، أوراق علمية، ورشة العلاقات الخارجية.

عبد الصبور، (كانون الثاني، 2014)، "مأزق الانتقائية: "نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 195، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد الصفحات5.

عودة، جهاد عبد الملك، (3 أيلول 2017). نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، عدد الصفحات

معوض، علي جلال، (يناير 2015)، " العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ص11-13، العدد 195، مؤسسة الأهرام، مصر.

المراجع الأجنبية:

Crabb, Cecil Van Meter, (1982). The Doctrines of American Foreign Policy, Louisiana State University Press, , all pages 446.

Furness, Edgar and R. Snyder: An Introduction to American Foreign Policy. New York. Rinehart.

Dumbrell, Jonn, and Burrett, David,(1997). The Making of U.S Foreign Policy, Manchester University press , all pages 226.

Hudson, Valerie M., (2007). Foreign Policy Analysis, Row man and Littlefield Publisher, all pages 225.

مقالات عبر الانترنت:

أبو العلا، عبد المجيد، "قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على رابط المركز https://acpss.ahram.eg/news/18851.asbx

الوغليسي، محمد الأمين مقراوي، جيوبوليتيكا أوكرانيا، من خلال الرابط: https://albayan.co.nk/RSC

توزهانوف، "السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين"، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russian-foreign-policy-after-putins-return

ثروت حلمي عزيز، جورجينا، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية"، تاريخ الدخول 1-11-2022، متاح على الرابط: تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية - "2015 _2013"المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de)

عبد الشافي، عصام، "قراءة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية 2023"، قناة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط: https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2023/4/9/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 10 نيسان 2023، "رؤية موسكو: أبعاد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية"، أبوظبي، متاح على الرابط: https://www.interregional.com/

وكالة سانا، 31-3-2023، "بوتين يوقع مرسوماً باعتماد النسخة المحدثة من عقيدة السياسة الخارجية" متاح على الرابط: https://www.sana.sy/?p=1868305

Reference

Ismail, Muhammad Sadiq, (Dr. T). "Putin's Russian Experience and the National Security Strategy," Al-Arabi Publishing and Distribution, Amman, number of pages 272.

Al-Khafaji, Muhammad Jassim Hussein, (2019). "Russia and the game of energy hegemony: a vision of roles and strategies," Amjad Publishing and Distribution House, Amman: Jordan, number of pages 220.

Al-Farawneh, Anas (2022). "The Return of Vladimir Putin and the Russian-Western Challenges," Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Jordan, number of pages 190.

Al Nuaimi, Ahmed Nouri (2011). "Foreign Policy", Al-Manhal Publishing House, Jordan, 1st edition, number of pages 419.

Tawfiq, Saad Hakki, (2006). "Principles of International Relations", Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, number of pages 436.

Bales, John, and Steve Smith (2004). "The Globalization of World Politics," translated by the Gulf Research Center, United Arab Emirates, number of pages 380.

Haddad, Asma (2020). "The Russian Model of Hybrid Warfare in Ukraine, Options and Stakes," Academic Book Center, Amman, Jordan, 304 pages.

Dahman, Qasim (2016). "Russian Foreign Policy in Central Asia and the Caucasus", Publisher: E-Books, London, 141 pages.

Dugin, Alexander (2004). "The foundations of geopolitics and the geopolitical future of Russia." Translated by: Imad Hatem, New United Book House, Tripoli, number of pages: 722.

Amarat, Fatima Haroun Eid, (2021). "Russian-Iranian relations and their dimensions on Arab national security," Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Jordan, number of pages 148.

Amara, Sami (2015). "Putin: The Struggle of Wealth and Power," Nahdet Misr Publishing House, Cairo, number of pages 455.

Faraj, Anwar Muhammad, (2007). "The theory of realism in international relations, a critical comparative study in light of contemporary theories," Center for Strategic Studies, Kurdistan: Iraq, number of pages 380.

Fahmy, Abdul Qader Muhammad, (2010). "Micro and macro theories in international relations", Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, number of pages 207.

Merle, Marcel, (d.d.). "Foreign Policy". Translated by: Dr. Khader Khader, International Horizons Series, Jarbis Press, Beirut, 224 pages.

Maddouk, Najat Muhammad, (2018). "Russian Foreign Policy Towards the Middle East," Academic Book Center, Jordan, 278 pages.

Muqallad, Ismail Sabry, (2011). "International Political Relations: Theory and Reality," Academic Library, Cairo, 2011, number of pages 420.

Miloud, Weld Al-Siddiq (2018). "Preliminary Concepts in Foreign Policy Analysis," Academic Book Center, 192 pages.

Gharib, Natalia (2011). "Emperor of Gas", translated by Dr. Ammar Kat, Madbouly Library, Cairo, number of pages 255.
Nomkin, Vitaly (2006). "Russian relations with Europe and the United States of America: Implications for global security," Emirates Center for Studies and Research, UAE, 65 pages.
Selim, Muhammad al-Sayyid, (1998). "Foreign Policy Analysis," Arab Nahda Library, Cairo, 484 pages.
Magazines and workshops:
Al-Ghali, Abdel-Rahman, (March, 2003). "The reflection of countries' internal policy on their foreign policy, rescue as an example," Scientific Papers, Foreign Relations Workshop.
Abdel Sabour, (January, 2014), "The Dilemma of Selectivity: "Theories of Foreign Intervention from the State System to Universal Value," Journal of International Politics, Volume 50, Issue 195, Al-Ahram Foundation, Egypt, Number of Pages 5.
Odeh, Jihad Abdel Malik, (September 3, 2017). Role theory and foreign policy analysis, Scientific Journal of Business Research and Studies, Helwan University, Egypt, number of pages
Moawad, Ali Jalal, (January 2015), "Internal and external factors driving intervention in international relations," Journal of International Politics, Theoretical Trends Supplement, pp. 11-13, Issue 195, Al-Ahram Foundation, Egypt.
Online articles:
Abu Al-Ela, Abdel Majeed, "A Reading of the New Concept of Russian Foreign Policy," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, available at the center's link https://acpss.ahram.eg/news/18851.asbx
Al-Waghlisi, Muhammad Al-Amin Makrawi, Geopolitics of Ukraine, through the link: https://albayan.co.nk/RSC
Tuzhanov, "Russian Foreign Policy After Putins' Return," available at: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russian-foreign-policy-after-putins-return.
Tharwat Helmy Aziz, Georgina, "The Repercussions of the Ukrainian Crisis on American-Russian Relations," access date 1-11-2022, available at the link: Repercussions of the Ukrainian Crisis on American-Russian Relations "2013_2015" - Arab Democratic Center (democraticac.de(
Abdel Shafi, Issam, "A Reading of the Russian Foreign Policy Document 2023," Al Jazeera Media Channel, available at the link: https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2023/4/9/%D9%82%D8%B1% D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A- %D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84 %D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9- %D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A% D8%A9
Interregional Strategic Analyzes, April 10, 2023, "Moscow's Vision: Dimensions of the New Strategy for Russian Foreign Policy," Abu Dhabi, available at: https://www.interregional.com/
SANA Agency, 3-31-2023, "Putin signs a decree adopting the updated version of the foreign policy doctrine," available at the link: https://www.sana.sy/?p=1868305